

خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة

بقلم : عبد القادر المهيري

من الآراء التي شاعت بين المهتمين بالنحو العربي واعتبرها الكثير منهم حقائق لا تحتمل النقاش أن هذا النحو مدين للفلسفة اليونانية بأهم معطياته ، نشأ في بيئة متشعبة بها ، وبُوبَ على أساس مقولاتها ، واكتسب بناءً صرحه بفضل ما اقتبس من مقوماتها .

فمنذ أن أذاع أ. ماركس (Merx) آراءه حول هذا الموضوع في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري مقتنيا أثر قويدي (I. Guidi) (1) مستعرضا الحجج الدالة في نظره على مدى ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانية الى فنّهم (2) ، ما انفك جل من تحدثوا عن النحو العربي يرددون هذه الآراء لا يكاد الشك يخامرهم في سدادها ولا في تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربي (3)

(1) أنظر أ : Bolletino Italiani degli Studi Orientali عدد 6 سنة 1877 من ص 104 إلى ص 108 .

ب : Bulletin de l'Institut égyptien سنة 1891 من ص 13 إلى ص 26
(2) ليس من المستبعد أن يكون هذا الموقف متأثرا بما بدأ يشيع اذذاك في أوروبا من الآراء حول ضرورة فصل الدراسات اللغوية عن الاعتبارات المنطقية ووجوب التخلي عن النحو العام grammaire générale وليد المنطق .

(3) انظر مثلا : إبراهيم مدكور : منطق ارسطو والنحو العربي : مجلة مجمع اللغة العربية 1953 من ص 338 إلى ص 346 ؛ إبراهيم أنيس : من أسرار العربية ص 119 - مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة : ص 260-261 ؛ أمين الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72 ؛ عبد الرحمان محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 9-11 .
انظر أيضا : رشاد الحزايي L'Académie de Langue Arabe du Caire ص 207 .

إن شبه الإجماع هذا على تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية أو بالمنطق الأرسطي يبعث على الظن بأن النحاة اكتفوا بتبني المقولات المنطقية ، وأن معطيات النحو العربي هي في أساسها تكمييفٌ لهذه المقولات ؛ معنى هذا أن المشاغل المنطقية اعتُبرت أنها قامت مقام المشاغل اللغوية منذ أقدم العصور وعلى الأقل منذ أن ألّف سيبويه كتابه الشهير .

على أن هذه الآراء — بعد أن لقِيت رواجاً كبيراً في النصف الأول من هذا القرن — قد تصدى لها جماعة من الباحثين بالنقاش أو قابلوها بالرفض (4) ؛ ولعل أهم بحث ظهر في هذا الموضوع المقال القيم الذي نشره عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان « النحو العربي ومنطق أرسطو » (5) حيث تتبع أطوار النظرية القائلة بتأثر النحو العربي بالمنطق ومواقف الدارسين منها. عرباً ومشرقين ، وتناول حجج ماركس - حجة حجة لتفنيدها بالبرهان العقلي أو بالرجوع إلى محتوى بعض مؤلفات أرسطو .

ولنا إذ نعود إلى هذا الموضوع وإلى آراء ماركس ومن اقتفى أثره من الدارسين العرب فليس للتعليق على محتوى هذه الآراء وإنما لنُعبّر عن بعض الحواطر في المنهج المتوخى في عرضها وتأييدها، ولنحاول إقامة الدليل على أن في النحو من المعطيات ما يدل على أهمية المشاغل اللغوية التي كانت تشغل بال النحاة .

لقد لاحظ ماركس أن الفكر اليوناني لم يهتد إلى المقولات النحوية إلا بعد مضي القرون الطويلة من العمل الشاق والبحث الدائب ، وأن النحو اليوناني لم يتجلّ في صيغة واضحة إلا في أواخر القرن الأول قبل المسيح ؛ فمن العسير — في رأيه — أن يهتدي النحاة العرب إلى ما اهتموا إليه من النظريات النحوية

(4) أنظر : إبراهيم السامرائي : دراسات في فقه اللغة ص 13 وما بعدها وص 26 ؛ عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية ص 100 وما بعدها .

(5) مجلة كلية الآداب (جامعة الجزائر) ، العدد الأول سنة 1964 من ص 67 إلى ص 86 .

بدون الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط نظرياتهم النحوية ؛ لذا فالنحاة العرب إن لم يطلعوا على النحو اليوناني فلا بد انهم أَلِفُوا - حسب ماركس - منطق أرسطو ، وفي نحوهم ما يدل على ذلك :

فتقسيمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف موافق تمام الموافقة لتقسيم أرسطو للكلام ، كما أن بعض المفاهيم النحوية كمفهوم الحال والظرف تذكر بمفاهيم يونانية ، وأن التمييز بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال قد اقتبس من منطق أرسطو... ويذهب حرص ماركس على إبراز التماثل بين النحو العربي والمنطق إلى جعله يعتبر أهم مصطلحات الإعراب مثل « رفع » و « نصب » و « جر » و « أعرب » و « إعراب » ليست سوى ترجمة لمصطلحات يونانية ؛ وكما تضمن النحو العربي أهم مقولات أرسطو فقد خلا - حسب ماركس - من بعض المفاهيم التي لم يجدها النحاة فيما اطلعوا عليه من آثار الفيلسوف اليوناني ؛ فلئن أقر النحاة مفهوم الخبر فلأن أرسطو ذكره ، ولئن جهلوا مفهوم المسند اليه (Sujet) فلأنه لم يقره في معناه النحوي ، وقد جهلوا كذلك مفهوم المقطع لأن صاحب المنطق لم يتعرض له إلا في كتاب « البلاغة » ، ولم يطلع العرب على هذا الكتاب إلا بعد أن نشأ النحو عندهم (6) .

ويقتضي الدكتور إبراهيم مذكور أثر ماركس - بدون أن يستشهد به - عندما يرى أن تقسيم سيبويه للكلام إلى ثلاثة أقسام يذكر بتقسيم أرسطو (7) ، ويشير في إيجاز إلى حديث الفيلسوف اليوناني عن « الكم والعدد » ملتحذاً إلى أن هذه المقولات نجدها كذلك في النحو العربي ؛ ولكن بينما اعتبر ماركس أن جهل النحاة العرب بمفهوم المسند اليه يدل بطريقة سلبية على تأثرهم بالمعلم الأكبر ، يرى إبراهيم مذكور في حديث سيبويه عن « المسند والمسند اليه » حجة

(6) انظر Bulletin de l'Institut égyptien من ص 13 إلى ص 26 .

(7) مجلة مجمع اللغة العربية سنة 1953 ص 340 .

على تسرّب الآراء التي عبّر عنها حول الاسناد الى العرب ؛ ويدعم أمين مجمع اللغة العربية ما ذهب اليه من رأي بأن العرب أمكنهم الاطلاع على ما ترجم من مؤلفات أرسطو الى السريانية قبل الاسلام. من ناحية والى العربية منذ « النصف الاول للقرن الثالث الهجري » من ناحية أخرى ؛ ولعل أهم حجة في نظره على « الصلة » بين المنطق والنحو العربي مكانة القياس في هذا الفن ؛ ولئن أقرّ بوجود « قدر... فطري » من القياس لا يمكن أن يعتبر من « صنع أرسطو أو أي فيلسوف آخر » فانه يرى أن القياس لم يقف « عند تلك الصورة الفطرية » (8) بل إن النحاة قد فلسفوه « وافتنوا فيه الى درجة كبيرة » وحددوا « شرائط القياس النحوي الصحيح كما حدد أرسطو شرائط إنتاج قياسه المنطقي » .

ولا يشك جناب آخرون من الباحثين في حقيقة تأثير اليونان في النحو العربي منذ نشأته ، فيحاول البعض أن يبحث عن حجج أخرى تؤيد ذلك ذاهبين أحيانا إلى إرجاع هذا التأثير إلى افلاطون نفسه (9) ويكتفي البعض الآخر بترديد احكام من هذا القبيل :

« ان الناظر في ماضي هذا النحو العربي دون دخول في شيء من تاريخ صلة هذا النحو بغيره من أنحاء الأمم الأخرى يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها ، وإن تأثره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمنهم انفسهم » (10) .

ولا يخفى أن مثل هذه الاحكام العامة لا تقنع إلا من يكتفي بالرواية حجة في ميدان المعرفة ؛ ولذا لا نقف عندها وإنما نكتفي ببعض الملاحظات

(8) نفس المصدر ص 343 .

(9) عبد الرحمان محمد أبوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 10 .

(10) أمين الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72 .

شأن المنهج المتوخى عند الدارسين الذين سعوا إلى تدعيم قولهم بالحجة ونحوه - للمزيد من التفصيل في شأن آراء ماركس - إلى فصل عبد الرحمان الحاج صالح المذكور .

إن أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المنهج أنه يقوم على البحث عما يوجد في النحو العربي من معطيات لها مقابلها في منطق أرسطو ، أو مصطلحات موازية لاصطلاحات يونانية مؤدية لمفاهيم قريبة من مفاهيمها ، وهذه طريقة قد تبدو مغرية لأنها تبعث على الظن بأنها تعتمد أدلة ملموسة ، فالوثائق المعتمدة لا شك في وجودها ، ويمكن لكل باحث أن يرجع إليها وأن يتشب من وجود العناصر المستعملة لتأييد نظرية التأثير هذه (11) . إلا أن هذا المنهج يقتضي ضمناً أن نسلّم بأن التشابه بين طريقتين في التفكير والتبويب يؤدي حتماً إلى الاستنتاج بأن إحدى الطريقتين تأثرت بالأخرى ، وهذا محل نظر خاصة إذا ما اضطر القائل بهذا إلى أن يحتج بوجود مفاهيم ليس من المستبعد أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبديهة ؛ وهذا هو شأن ماركس عندما يزعم أن تمييز سيويه بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال لا يعقل أن يكون نتيجة استنباط واجتهاد منه أو من غيره من النحاة العرب ، وإنما هو مجرد نقل للمقولات الأرسطية .

وعلى كل فملاحظة تواز بين منهجين أو قرابة بين طائفتين من المفاهيم لا تثبت بأن توازيهما أو القرابة بينهما نتيجة التأثير والتأثر إلا إذا اعتمدت معطيات إضافية من نوع الوثائق التاريخية . فمن البديهي - عندما نتحدث عن تأثير مفكر بنظريات غيره أو عن اقتباسه لآرائه - أن نشاغل هل أن الظروف التاريخية التي عاش فيها مكنته من معرفة تلك النظريات أو هذه الآراء ، وأن نبحت عن طريق تأثير بها أو أخذها عن أصحابها .

(11) هذا لم يمنع ماركس من أن ينسب إلى أرسطو ما ليس موجوداً في كتبه (انظر مقال الحاج صالح : ص 77) كما لم يمكن إبراهيم مذكور من الاتفاق مع ماركس في شأن موضوع الاستناد .

لا شك أن القائلين بتأثير النحو العربي بالفكر اليوناني يُذكِّرون تصريحاً أو تلميحاً بالظروف الثقافية التي نشأ فيها النحو العربي وترعرع ، فماركس يشير إلى أن النسطوريين أدخلوا فلسفة أرسطو إلى فارس قبل الإسلام ، فانتقلت من هناك إلى العرب (12) ، أما إبراهيم مذكور فيلمج إلى رواج مؤلفات أرسطو المنطية في « القرون الوسطى المسيحية والإسلامية » ويذكر أن الأجزاء الأولى من الأرقانون كانت « أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية ثم ألحقت به الأجزاء الأخرى ، فترجمت وشرحت واختصرت وتوالى البحث في المنطق لدى المدارس الإسلامية المختلفة عند الفلاسفة والمتكلمين بل وعند الفقهاء » (13) .

ومن العسير — في نظرنا — أن نعتبر مثل هذه الارشادات من شأنها أن تُكسِّونَ حججاً تقع بتأثير التفكير النحوي العربي بالتفكير اليوناني فضلاً عن اكتفاء النحاة بتبني المعطيات الفلسفية اليونانية ؛ فلئن كان من المسلم به أن البيئة الثقافية البصرية لم تكن خالية من عناصر غير عربية ، وأن اصداً ثقافات مختلفة من فارسية ويونانية وهندية كانت تتردد فيها ، فليس لدينا ما يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس فيها خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة دراسة تمكن من اقتباس معطياتها وتوطئتها في المؤلفات العربية . والذي يبدو الآن ثابتاً هو أن أقدم ما ترجم من مؤلفات أرسطو لم ينتقل إلى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري ، وأن المترجم ليس عبد الله بن المقفع كما تذكر بعض المصادر ، وإنما ابنه محمد المتوفى بعد سنة 150 من الهجرة (14) . معنى هذا أن الناطقين بالضاد لم يكن لديهم قبل بداية النصف الثاني من القرن الثاني

(12) الفصل المذكور ص 25 .

(13) الفصل المذكور ص 339 .

(14) انظر فصل بول كروس (P. Kraus) : التراجع الارسطالية المنسوبة إلى ابن المقفع (ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية تأليف عبد الرحمن بدوي من ص 101 إلى ص 120) .

الهجري أي نص عربي يمكنهم من ممارسة جانب من جوانب التراث اليوناني وأخذ ما يجدونه فيه متماشيا مع مشاغلهم الفكرية والعلمية . وإذا اعتبرنا أن النحو العربي لم يوضع دفعة واحدة على يد الخليل وسيبويه ، ولم ينشأ مكتملا في ظرف عقدين أو ثلاثة وإنما اقتضى بناء صرحه ما لا يقل عن قرن كامل بدا لنا أن المحاولات الأولى يرجع عهدها الى العقود الاخيرة من القرن الاول الهجري ؛ وفعلا فمما هو اليوم موضوع اتفاق أن اقدم من يعتبر نحويا بأنهم معنى الكلمة عبد الله بن اسحاق الحضرمي (المتوفى) سنة 117هـ (15). فهل أمكن لابن اسحاق هذا أن يجد في البيئة الثقافية التي عاش بها في النصف الثاني من القرن الأول وبداية القرن الثاني ما يكفي من العناصر اليونانية ليضع أسس النحو العربي الأولى ؟ وهل أمكنه — إن وجد شيئا من هذا القبيل — أن يكتفي بالاطلاع عليه على طريق الرواية ليتثله ويتقنه الإتقان الذي لا بد منه ليتصرف فيه ويكيّفه حسب مقتضيات اللغة التي وضع نحوها ؟ من العسير ألا نشك في ذلك وأن نتصور أنه يتسنى بناء علم جديد على أسس مستعارة لم تؤخذ من مصادرها مباشرة ، أو على الأقل من مصادر مكتوبة . وإنما نقلت مما يمكن أن يكون قد وصل عن طريق الرواية .

واكن يمكن أن يعترض علينا بأن المقولات المنطقية التي يبدو أثرها — حسب ماركس — في كتاب سيبويه قد أخذت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري بعد أن شرع في ترجمة مؤلفات أرسطو . جوابنا على هذا أن جل العناصر التي تعتبر منقولة عن اليونان يتقدمها سيبويه في كتابه تقديمه للشيء المألوف الذي استقر بعد في الأذهان وأصبح شائعا ، فلا نجده مثلا يعمل التقسيم الثلاثي للكلام (16) ، ونلاحظ أنه يستعمل المصطلحات التي يعتبرها ماركس مجرد ترجمة لمفاهيم يونانية كالرفع والنصف والجر والإعراب استعمال

(15) انظر : إبراهيم مصطفى Actes du XXI congrès des orientalistes ص 278-279 ؛ وشارل بلا Ch. Pellat : Le milieu basrien et la formation de Jâhiz ص 130 .

(16) الكتاب ج 2 ص 2 .

الكلمات المعروفة التي لم تعد في حاجة إلى تحديد أو تفسير أو تعليل ؛ فلا يعقل إذن - إن أمكن لسيبويه أو معاصرة الإطلاع المباشر على بعض مؤلفات أرسطو - أن يكون لهذه المؤلفات تأثير سريع يجعلها في ظرف قصير من الزمن شائعة مألوفة إلى درجة أن تستعمل بدون أن يشك مقتبسها في قدرة الناس على فهمها وتسلها والاستفادة منها (17) .

كل هذا يحملنا على التساؤل عن مدى وجاهة النظرية القائلة بتأثر النحو العربي في طور نشأته بالتراث اليوناني وخاصة بالمنطق الأرسطي ، فليس لدينا - في الحالة الراهنة - أية وثيقة تثبت ذلك إثباتاً علمياً ، والآراء التي أبديت في هذا الموضوع لا نظنها تتجاوز التخمين والافتراض .

وأقصى ما يمكن أن يقال هو أن ثقافة نحاة القرنين الأول والثاني هي ثقافة بصرية أي ثقافة تكامل فيها النقل والعقل ، وتآلفت الرواية والنظر نتيجة التقاء التراث العربي بأصداء الثقافات الأجنبية فأسفر ذلك عن منهج لمعالجة مختلف ميادين المعرفة لا يتمثل في اقتباس عناصر من هنا وهناك وتلفيقها لتكوين علم جديد ، وإنما في قدرة على تحليل شتات المعطيات واكتشاف ما وراء مظاهرها الملموسة من أسس جامعة أو مميزة ليتسنى التبويب ويتأتى استنباط القواعد والأشكال المجردة ؛ ولا نظن أن رجال العلم في ذلك العصر والنحاة منهم خاصة كانوا يمارسون عملهم على ضوء ما يجدونه في مرجع يوناني أو غيره - إن وُجد حقاً - وإنما يهدي من عقولهم التي غذتها الثقافة البصرية .

وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلاً بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته وإنما ابتداء من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها ، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة ؛ فكل من مارس المؤلفات المستوعبة لمختلف النظريات ، واطلع

(17) هذا بالإضافة إلى أننا لا نجد في كتاب سيبويه إشارة واحدة يمكن الاستنتاج منها بأنه هـ أو استأذ أخذ عن كتب يونانية ؛ انظر في هذا المـ مقال الحاج صالح ص 76 .

على كتب الأصول وتمعن في طرق الاحتجاج سرعان ما يقتنع بأنها لا تخلو من طابع منطقي (18) ؛ ولعلّ هذا ما يفسر اعتناق الكثيرين من معاصرينا لآراء ماركس واعتبارهم إياها حقائق لا جدال فيها ، فانعدام تاريخ مفصل للنحو العربي وأطواره ساعد - بدون شك - على الإيهام بأن النظريات القائلة بالتأثير الأرسطي ندعها النصوص وأمتهات الكتب المتداولة .

ولعل الاستشهاد بمواقف بعض النحاة مفيد في معالجة هذا الموضوع ، فليس في هذه المواقف ما يدلّ البتّة على أنهم يدسون آثار المنطق عند الخليل أو سيبويه وذلك مهما كانت نزعة أصحابها . ولكن ابتداء من الربع الأخير من القرن الثالث وطيلة القرن الرابع نلاحظ ردود فعل تدلّ على شعور جماعة من النحاة بتسرب المنطق إلى فنهم وعلى تمييزهم بين الفنين ؛ وحدثت هذه الردود في الفترة المذكورة يدلّ بصفة غير مباشرة على أنها إن لم تحدث من قبل فلأنه لا موجب لها ولا وجود لنحو مصطبغ بالمنطق ؛ بل إننا نذهب إلى أنه لو استمد النحو أسسه من المنطق لما استطاع المناهضون لهذا العلم أن يميّزوا بين الثنين وأن يعتبروا ان لكليهما طريقة خاصة به وغاية واضحة له .

هذا التمييز يتجلى في مواقف شهيرة وأقوال مأثورة ومنها المناظرة التي دارت بين السيرافي ويونس بن متى المنطقي (19) ، وقولة أبي علي الفارسي في شأن أبي الحسن الرماني لأنه كان حسب المترجمين « يسرج كلامه بالمنطق » :

«أن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء» (20) .

(18) انظر دراستنا بالفرنسية حول « نظريات ابن جني النحوية » : نسخة مرقونة ص 61-63 .

(19) الامتاع والمؤانسة ج ص 121 وما بعدها .

(20) نزعة لالباء في طبقات الادباء : تحقيق عطية عامر ص 189 .

ولا شك أن أهمية ردود الفعل هذه تبدو خاصة في بعض النصوص التي تتناول مسألة نحوية معينة ويبدو فيها الحرص على التخلّص من المنطق ، ولا شك في أن أهم ما نعرفه منها هذا النص لأبي اسحاق الزجاجي :

« الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ؛ وإنما قلنا في كلام العرب لأننا له نقصد وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومندهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ؛ وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إن ولكنّ وما أشبه ذلك » (22) .

لهذا النص أهمية كبيرة لأسباب : فهو يدل على الشعور الواضح بالفرق بين النحو والمنطق وعلى موقف الرفض الذي وقفه عدد من أشهر النحاة ؛ وهو يضع القضية على الصعيد المنهجي لا على صعيد البحث عن جدوى كلا الفئتين كما فعل السيوفي ويونس بن مثنى المنطقي في مناظرتهم ؛ فالفتان يمكن أن يلتصقا في المادة المدروسة ، ولكنهما سرعان ما يفترقان ، لأن ما هو صالح لهذا ليس صالحا لذلك ، وما يعتبر صحيحا في نطاق هذا لا يعتبر في نطاق ذلك صحيحا ؛ فالزجاجي أبى أن يسلك الطريق التي سلكها بعض النحاة ممن يعتبر أن

(21) من الغريب أن هذا النص لا نظن أنه استرعى الانتباه بصفة خاصة رغم أنه مضى أكثر من عشر سنوات على صدور الكتاب الذي ورد فيه .

(22) الايضاح في علل النحو ص 48 ؛ وانظر أيضا في هذا الكتاب من ص 50 إلى ص 52 ردود الزجاجي على النحويين الذين حدوا الاسم حدا يعتمد معناه .

« الحسد الصحيح » لأقسام الكلام ينبغي أن يخضع للمقاييس التي ضبطتها المناطق من ضرورة البحث عن ماهية الشيء وبيان « جنسه » و « فصله » (23) ... بغض النظر عن خصائص الفن الذي يعمل المحدد في نطاقه . وما يفهم من كلام صاحب « الإيضاح في علل النحو » هو أن الحدة رهين هذا الفن ، وأن المنهج يجب أن يضبط حسب غايته .

والظاهرة الثالثة التي تكسب هذا النص أهميته هي هذا التحديد الذي يورده الزجاجي للاسم ، فهو تعريف يعتمد دور الاسم في الكلام لا ما يمكن أن يفيد من معنى ؛ فأساسه إذن ظاهرة موضوعية لأنها ملموسة يهدي إليها الكلام لا تأويل النحوي وبحثه في الدلالة المعنوية عن عناصر موحدة يعسر الاتفاق في شأنها . وهذا التعريف هو مثال من مجموعة تعاريف تنم عن حرص بعض النحاة على البحث فيما يتلفظ به المتكلم من عناصر قارة يتسنى بواسطتها تحديد أقسام الكلام تحديدا جامعا مانعا ، مطردا منعكسا . ويمكن تقسيم هذه التعاريف - حسب العناصر التي تعتمد عليها - إلى قسمين :

(1) تحديد بالاعتماد على دور الكلمة في النص :

بالإضافة إلى تعريف الزجاجي (24) نذكر :

- تعريف أبي علي الفارسي للفعل : « الفعل ما أسند إلى غيره ولم يُسند إليه » (25) .

- تعريف عبد القاهر الجرجاني للاسم : « حُد الاسم ما جاز الإخبار عنه » (26) .

(23) انظر صدى ذلك في كتاب أبي البقاء العكبري : المسائل الخلافية : ص 44-46 .

(24) يعرف الزجاجي الاسم أيضا في كتابه « الجمل » بقوله : « فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض » ص 2 .

(25) انظر أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية ص 68 .

(26) المصدر السابق ص 50 .

(2) تحديد بالاعتماد على خصائص شكلية للكلمة أو على ما يحيط بها من عناصر ، ونورد من هذه التعاريف :

— تعريف ابن جنّي لأقسام الكلام الثلاثة (27) .

« فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجرّ وكان عبارة عن شخص... ، والفعل ما حسن فيه قد وكان أمراً... ، والحرف ما لم تحسن فيه علامات الاسماء ولا علامات الافعال » (28) .

— تعريقتن آخرين للاسم أوردهما أبو البقاء العكبري بدون نسبة (29) :

« قال بعضهم : الاسم ما استحق الاعراب في أول الوضع » .

« وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه » .

إن هذه التعاريف لها خاصية مشتركة بينها وهي أنها جميعا مستمدة من النص وسياق الكلمة المعرفة ، فبعضها يعتمد العلاقة النحوية بين الكلمة وسائر عناصر التركيب ، ومنها ما يعتمد المحيط اللفظي الذي يرد فيه العنصر المعروف ، ومنها أخيراً ما يراعي التغييرات التي تحدث أن تطرأ عليها ؛ وهذه بدون شك طريقة في التعريف موضوعية لأنها لغوية ، وفيها تأكيد لما ذهبنا إليه من أهمية المقاييس اللغوية البحث في بناء النحو العربي ؛ وإذا جاءت هذه المواقف الدالة على أهمية هذه الظاهرة متأخرة نسبياً فذلك لأنه — بالإضافة الى ما أشرنا إليه من عدم الشعور بتهديد المنطق — لم توضع القضايا وضعا نظرياً إلا في القرنين الثالث والرابع حين أصبح النحو موضوع مناقشات ومناظرات تتجاوز وصف المعطيات المدبوسة إلى تحليلها والبحث عن أسس مبدئية لها .

(27) اللع في العربية : تحقيق سليم ريدان : نسخة مرقونة ص 31 .

(28) هذ التعريف فيه إشارة إلى المعنى بالنسبة إلى الاسم وهذا راجع إلى أنه ورد في كتاب للتعليم يمثل حلاً وسطاً بين النظريات .

(29) المصدر المذكور ص 43 .

ولعلّه تحسب الإشارة هنا سريعا إلى ما أحدث في عصرنا من تطور في وصف اللغات نتيجة السعي إلى تخليص النحو من الاعتبارات المنطقية والذهنية والنفسية ؛ فلقد أفضت الدراسات الحديثة الى محصر المعطيات اللغوية في حقيقتها اللفظية، وركزت بعض النظريات دراسة اللغة على وصف نظامها الشكلي وصفا لا يراعى فيه الا علاقة كل وحدة من الوحدات الكلامية بما يمكن ان تلتئم معه من الوحدات الأخرى ؛ فالوحدة الكلامية لا تعرف باعتبار معناها وإنما بالاعتماد على ما يمكن أن يرد قبلها أو بعدها في سلسلة الكلام ، وكل الوحدات التي يمكن ان ترد في محيط واحد تنتمي محتما إلى قسم واحد من أقسام الكلام ، والكلمات التي يمكن أن يقوم بعضها مقام البعض الآخر في جمل مختلفة تعتبر من نوع واحد (30) . على هذا الأساس لا يمكن تعريف الاسم مثلا تعريفا لغويا - حسب النظرية المذكورة - ببيان المعنى المستفاد منه وإذا بتحديد الوحدات الكلامية الأخرى التي يمكن أن ترد بجواره .

لا شك في أن ما أوردناه من تعاريف لأقسام الكلام العربي يدل على شعور جماعة من النحاة بأهمية المقاييس المستمدة من سياق الكلام وإدراكهم لما تثيره المقاييس المعنوية أو الذهنية من خلاف نتيجة اختلاف التأويل ، كما يمكن أن نستنتج منه أنه لو تولد النحو العربي عن المنطق لما تسنى للنحاة العرب الاهتداء إلى مثل هذه التعاريف والتمييز بين ما هو من قبيل المنطق وما هو مستمد من خصائص اللغة ..

ولئن اختلف النحاة في شأن الاسس التي ينبغي أن تعتمد في تعريف أقسام الكلام فإنهم كادوا يتفقون على أن المقاييس السياقية (31) هي التي ينبغي أن تلتزم عند البحث عن القسم الذي تنتمي إليه الكلمة . فعندما اختلف

(30) انظر تفصيل هذه النظر في : John Lyons : Linguistique générale : 112 ص Langue française عدد 1 ص 41 وما بعدها .

(31) نعني بالمقاييس السياقية المقاييس المستمدة من محيط الكلمة وعلاقتها بما يرد قبلها وبعدها .

البصريون والكوفيون في نوع بعض الكلمات مثل « نعم » و « بئس » وفعل التعجب و « حاشا » ، لم يعتمد كل فريق لتدعيم رأيه معنى هذه الكلمات وإنما بحث في محيطها اللفظي عما يدعم مذهبه .

فالكوفيون يعتبرون « نعم » و « بئس » اسمين لامكانية دخول حرف الخفض عليهما (32) بينما يعتبرهما البصريون فعلين لإمكانية « اتصال الضمير المرفوع بهما على حذف اتصاله بالفعل المتصرف... » (33) .

ويرى البصريون أن أفعل في التعجب فعل لأنه « إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية » (34) ، ويرفضون أن تكون حاشا فعلا ويرونها حرفا لأنه « لا يجوز دخول ما عليها » (35) .

وتجدر الملاحظة أيضا أن مراعاة المقاييس السياقية لتمييز كل قسم من أقسام الكلام عن القسمين الآخرين أصبح ملتزما في كتب النحو ابتداء من كتاب المفصل للزمخشري . وهذه نماذج من بعض الكتب النحوية .
الزمخشري :

(1) الاسم : « وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف عليه والجعر والتنوين والإضافة » (36) .

(2) الفعل : ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوارم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة » (37) .

(32) الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف ص 99 .

(33) المصدر المذكور ص 104 .

(34) المصدر المذكور ص 129 .

(35) المصدر المذكور ص 280 .

(36) شرح المفصل ج 24 .

(37) المصدر المذكور ج VII ص 2 .

(3) الحرف : هو ما « لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » (38) .

ابن مالك :

(1) الاسم :

بالجرّ والتنوين والتّسدا وألّ^١ ومُسندٍ للاسم تمييز محصل (39)

(2) الفعل :

بِتسا فعلت وأتت^٢ ويا افعللي ونونِ أقبلن^٣ فعل^٤ ينجللي (40)

(3) الحرف :

كِلَاهِمَا الحرف كهَلْ^٥ وفِي وَلَمْ^٦
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَكْلِي لَمْ كَيْشَمَ^٧ (41)

ابن هشام الانصاري :

الاسم : « ويُعتبر الاسم بنداؤه وتنوينه في غير رويّ وبتعريفه وصلاميته بلا تأويل للإخبار عنه وإضافة إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل... » (42) .

الفعل : « ويُعتبر الفعل بقاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد الشائع ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وباتصاله بضمير الرفع البارز » (43) .

إن إمعان النظر في ما خلفه لنا النحاة من مؤلفات يكشف — حسب ما نعتقد — عن أسس منهجية مختلفة منها ما يتسم بطابع منطقي لا جدال فيه ، ومنها ما هو مستمد من المعطيات اللغوية لا يراعي إلا ما يُلحس في الكلام ، ولا

(38) المصدر المذكور ج VIII ص 2 .

(39) شرح ابن عقيل ط. بيروت 1964 ج 16 ص .

(40) المصدر المذكور ج I ص 22 .

(41) المصدر المذكور ج I ص 23 .

(42) تسهيل الفوائد ص 3 .

(43) المصدر المذكور ص 4 .

يقيم وزنا إلا لما يتضمنه النص ؛ ويبدو لنا غريبا — إن كان المنطق هو منبع النحو العربي — أن يتضمن هذا النحو من المواقف ما يدلّ على إدراك صحيح للحقائق اللغوية ، وما ينمّ عن تمييز بين ما هو لغوي بحت وما هو من قبيل المنطق ومقولاته . وهذا ما يجعلنا نذهب إلى أن البحث النحوي عند العرب انطلق من مصدر لغوي ، تدفعه روح لغوية ، وتحدهه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تدرج ضمنه كل المعطيات مهما تباينت وتشعبت . ثم تقصر هذا البحث حسب اتجاهين مختلفين : اتجاه لغوي لم يحد عما ذهب إليه الأوائل إلا لتوضيح الأسس المنهجية ، واتجاه منطقي تولّد عن الخلاف بين المدارس النحوية ، وتغذى من ترجمة التراث اليوناني ، وتقاسم أمره عندما تسربت مقومات هذا التراث في الثقافة العربية الإسلامية .

ولكن أصحاب الموسوعات النحوية من نوع « شرح المفصل » وشروح الالفية لم يراعوا ما بين الاتجاهين من فروق ، فلقد حشروا كل ما ورثوه عن السلف في مؤلفاتهم ، موفقين بين ما هو لغوي بحت وما هو من قبيل المنطق ؛ وذلك راجع إلى طريقة التأليف التي شاعت في العالم العربي الإسلامي ، عندما وقف موقفا دفاعيا ألجأه إليه شعوره بأن كيانه مهدد ؛ فلم تكن التأليف تصنف على أساس الانتقاء النقدي ، وإنما على أساس جمع المادة المتراكمة عصرا بعد عصر ، وصيانة التراث من التلاشي . ولم يكن التأليف في غالب الأحيان يرمي إلى تخليص المادة من العناصر الأجنبية عنها ، وإلى تطويرها بإعمال الفكر ، وإنما إلى الجمع في تصنيف واحد لاكثر ما توصل إليه السلف في الفن المؤلف فيه ، ولم يكن التجديد في المؤلفات يتجاوز غالبا طريقة العرض والتبويب .

عبد القادر المهيري